وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، ١٢ مارس ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

تمديد المملكة خفض مليون برميل يومياً يدعم استقرار أسواق البترول

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تحدد إنتاج المملكة العربية السعودية النفطي عند 9 ملايين برميل يومياً، حتى نهاية شهر يونيو المقبل، وذلك بعد إعلان المملكة تمديد خفضها الطوعية لإنتاج النفط ضمن اتفاقات تحالف أوبك+ البالغ مليون برميل يوميًا، والذي بدأ تطبيقه في شهر يوليو 2023م، للربع الثاني من العام الجاري، وذلك بالتنسيق مع بعض الدول المشاركة في التحالف. وبعد ذلك، ودعماً لاستقرار السوق، ستتم إعادة كميات الخفض الإضافية هذه، تدريجياً، وفقاً لظروف السوق. ويأتي هذا الخفض، بالإضافة إلى الخفض التطوعي، البالغ 500 ألف برميل يومياً، الذي سبق أن أعلنت عنه المملكة، في شهر أبريل من عام 2023م، والممتد حتى نهاية شهر ديسمبر من عام 2024م. ويجسد هذا الخفض التطوعي الإضافي حرص المملكة على تعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها دول أوبك+ بهدف دعم استقرار أسواق البترول وتوازنها. من جهتها نوهت أمانة منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) بإعلان عددٍ من دول مجموعة أوبك بلس تمديد العمل بالتخفيضات التطوعية الإضافية، البالغة مليونين ومائتي ألف برميل يومياً، بهدف دعم استقرار وتوازن أسواق البترول. ويتم احتساب هذه التخفيضات التطوعية من مستوى الإنتاج المطلوب في عام 2024م، وفقًا لما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين لمنظمة أوبك، الذي عقد في 4 يونيو 2023م، كما أن هذه التخفيضات هي بالإضافة إلى التخفيضات التطوعية التي تم الإعلان عنها مسبقًا في أبريل 2023م، وتم تمديدها لاحقًا حتى نهاية عام 2024م. وكان الإعلان عن هذه التخفيضات التطوعية الإضافية قد تم من قبل دول أوبك بلس التالية: السعودية (مليون برميل يوميًا)؛ العراق (220 ألف برميل يومياً)؛ الإمارات (163 ألف برميل يومياً)؛ الكويت (135 ألف برميل يومياً)؛ كازاخستان (82 ألف برميل يوميا)؛ الجزائر (51 ألف برميل يوميا)؛ عُمان (42 ألف برميل يومياً) وذلك، للربع الثاني من عام 2024م، وبعد ذلك، ومن أجل دعم استقرار السوق، ستتم إعادة هذه الكميات التي خفضت تطوعياً بشكل تدريجي وفقاً لظروف السوق.

ويأتي التخفيض الأخير، إضافة إلى التخفيض التطوعي الذي أعلنته روسيا الاتحادية بمقدار 471 ألف برميل يومياً، للفترة نفسها (الربع الثاني من عام 2024م)، والذي سيكون من إنتاج وصادرات البترول الخام وتضمنت خفض 350 ألف برميل يومياً من الإنتاج، و121 ألف برميل يومياً من الصادرات، في أبريل. وفي مايو 400 ألف برميل يومياً من الإنتاج، و71 ألف برميل يومياً من الصادرات. وفي يونيو 471 ألف برميل يومياً بشكل كلي من الإنتاج.

ويأتي تخفيض روسيا التطوعي لإنتاجها بالإضافة إلى التخفيض التطوعي، البالغ 500 ألف برميل يومياً، الذي أعلنت عنه سابقاً، في أبريل 2023م، والذي يمتد حتى نهاية ديسمبر 2024م. وسيتم خفض الصادرات من متوسط مستويات التصدير لشهري مايو ويونيو.

في وقت، لم يتغير إنتاج مجموعة أوبك+ من النفط الخام المجمع في فبراير إلا قليلاً عن يناير ولا يزال أعلى من حصة الإنتاج الإجمالية التي تعهدت بها أوبك وحلفاؤها عندما أعلنوا عن تخفيضات طوعية إضافية في العرض، وفقًا لأحدث استطلاع أجرته ستاندرد آند بي جلوبال.

خفض 2.2 مليون برميل يومياً

وأظهر المسح أن إجمالي إنتاج نفط أوبك+ استقر في فبراير مقارنة بيناير عند نحو 41.21 مليون برميل يوميا، وهو ما يزيد، وفقاً لتقديرات بلاتس، بنحو 175 ألف برميل يومياً عن الحصة الإجمالية. وقرر أعضاء أوبك+ بشكل جماعي خفض 2.2 مليون برميل يومياً من إنتاج المجموعة هذا الربع، على الرغم من أن معظم ذلك كان تخفيضات الإنتاج التي كانت سارية بالفعل، بما في ذلك التخفيض الطوعي للمملكة العربية السعودية بمقدار مليون برميل يومياً.

وفي نهاية الأسبوع الماضي، أعلن أعضاء تحالف أوبك+ الذين تعهدوا بتخفيضات الربع الأول أنهم سوف يمددون تخفيضات العرض حتى نهاية الربع الثاني.

وتقوم الآن السعودية والعراق والإمارات والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان وروسيا بخفض إنتاجها وصادراتها من النفط الخام في النصف الأول من عام 2024 مع تخفيضات طوعية إضافية، بالإضافة إلى التخفيضات الطوعية التي أعلنتها أوبك+ سابقًا في أبريل 2023 ثم تم تمديده حتى نهاية عام 2024.

وأظهرت تقديرات الإنتاج لشهر فبراير أن بعض هذه الدول -وخاصة العراق وكازاخستان- استمرت في الإنتاج الزائد بما يتجاوز حصصها المحددة. وفي منتصف فبراير، تعهد كل من العراق وكازاخستان بالامتثال للتخفيضات التي أعلنا عنها، وقال وزير النفط العراقي حيان عبدالغني الشهر الماضي: إن العراق، ثاني أكبر منتج في أوبك، ملتزم بتخفيضه الطوعي في اتفاق أوبك+ ولن ينتج أكثر من 4 ملايين برميل يومياً من النفط الخام.
من جانبها، تعهدت كازاخستان، المنتجة للنفط من خارج أوبك، بالتعويض خلال الأشهر المقبلة عن عدم الالتزام بالتخفيضات في يناير. وقالت وزارة الطاقة الكازاخستانية في بيان لها في فبراير الماضي: «لقد دعمت كازاخستان دائمًا مبادرات الدول الأعضاء في أوبك+».

في غضون ذلك، أظهر مسح أن معظم المحللين يتوقعون نمو الطلب العالمي على النفط بما يتراوح بين مليون و1.5 مليون برميل يومياً في عام 2024. وتظل توقعات وود ماك لنمو الطلب في عام 2025 أقل عند 1.4 مليون برميل يومياً. وتتوقع أوبك نمواً قدره 1.85 مليون برميل يومياً في عام 2025، في حين من المتوقع أن تكشف وكالة الطاقة الدولية عن توقعاتها لعام 2025 في أبريل.

ونفذت أوبك+ تخفيضات الإنتاج منذ أواخر عام 2022 لدعم السوق، مع ارتفاع الإنتاج في الولايات المتحدة وغيرها من المنتجين غير الأعضاء. وفي نوفمبر، وافقت أوبك+ على تخفيضات طوعية للإنتاج يبلغ إجماليها نحو 2.2 مليون برميل يومياً في الربع الأول.

ووجدت أسعار النفط دعماً هذا العام من تصاعد التوترات الجيوسياسية بما في ذلك الهجمات التي تشنها جماعة الحوثي المتحالفة مع إيران على الشحن في البحر الأحمر، على الرغم من أن المخاوف بشأن النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات الغربية قد أثرت، وقال فيل فلين، كبير محللي الطاقة في مجموعة برايس فيوتشرز: وصلت أسعار النفط إلى أعلى مستوى لها منذ ثلاثة أشهر ونصف، إلا أن المنتجات النفطية تراجعت على أمل أن تتمكن مصافي التكرير من تلبية الطلب الحالي. وحتى مع وصول الطلب على البنزين إلى أعلى مستوى له منذ ثلاثة أسابيع، تراجع الطلب على نواتج التقطير بسبب موجة الحر الشتوية التي اجتاحت معظم أنحاء البلاد.

ومن ناحية أخرى، تحسن النفط، مع ارتفاع مخزونات الخام الأميركية بمقدار 4.2 ملايين برميل. وهذا يضع مخزونات النفط الخام التجارية عند أعلى مستوياتها منذ منتصف نوفمبر. كما بلغت مخزونات النفط في كوشينغ أعلى مستوى لها في 6 أسابيع عند 31 مليون برميل. وكان تقرير معهد البترول الأميركي قد وضع بناء كوشينغ بالقرب من 1.8 مليون برميل. وبلغ إجمالي مخزونات النفط الخام أعلى مستوى في ثمانية أشهر عند 807.4 ملايين برميل.

من جهتها أفادت مبادرة بيانات المنظمات المشتركة «جودي»، أن الطلب الصيني ارتفع بمقدار 1.2 مليون برميل يوميًا ليصل إلى أعلى مستوى خلال 4 أشهر عند 11.42 مليون برميل يوميًا. وهو ليس تماماً كالطلب الأميركي البالغ 19.5 مليون برميل يومياً ولكنه مثير للإعجاب مع ذلك. وتقل مخزونات النفط الخام التجارية الأميركية بنحو 1 % عن متوسط الخمس سنوات لهذا الوقت من العام. ويبلغ إجمالي بنزين المحركات نحو 2 % أقل من متوسط الخمس سنوات ونواتج التقطير أقل بنسبة 8 % من متوسط الخمس سنوات.

النفط ينخفض مع تزايد مخاوف الطلب الصيني واستمرار المخاطر الجيوسياسية

الرياض

واصلت أسعار النفط خسائرها التي تكبدتها الأسبوع الماضي، أمس الاثنين، بفعل المخاوف بشأن تباطؤ الطلب في الصين، على الرغم من أن استمرار المخاطر الجيوسياسية المحيطة بالشرق الأوسط وروسيا حد من التراجع.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 12 سنتا، بما يعادل 0.2 بالمئة، إلى 81.96 دولارا للبرميل، في حين نزل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 21 سنتا، أو 0.2 بالمئة، إلى 77.8 دولارا. وانخفض كلا الخامين القياسيين الأسبوع الماضي، مع انخفاض برنت 1.8 % وخام غرب تكساس الوسيط 2.5 % بفعل بيانات صينية سلبية أشارت إلى تراجع الطلب في أكبر مستورد للنفط الخام في العالم.

وقال هيرويوكي كيكوكاوا، رئيس ان اس للتجارة، وهي وحدة تابعة لشركة نيسان للأوراق المالية: «طغت المخاوف بشأن ضعف الطلب في الصين على تمديد تخفيضات الإمدادات من قبل أوبك+»، مضيفًا أن الإشارات المتضاربة من بيانات الوظائف الأميركية دفعت بعض المتداولين إلى تعديل مراكزهم. وأضاف: «مع ذلك، فإن المخاطر الجيوسياسية المتزايدة ستحد من الخسائر، مع احتمال عدم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في الحرب، وقد يتسع هذا الصراع في روسيا وجيرانها». وأظهرت بيانات الأسبوع الماضي تسارع نمو الوظائف في الولايات المتحدة في فبراير، لكن ارتفاع معدل البطالة واعتدال مكاسب الأجور أبقا خفض سعر الفائدة المتوقع في يونيو من مجلس الاحتياطي الفيدرالي مطروحًا على الطاولة. وحددت الصين الأسبوع الماضي هدف النمو الاقتصادي لعام 2024 بنحو 5 %، وهو ما وصفه العديد من المحللين بأنه طموح دون المزيد من التحفيز. أظهرت بيانات اليوم الخميس أن واردات الصين من النفط الخام ارتفعت في الشهرين الأولين من العام مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023، لكنها كانت أضعف من الأشهر السابقة، لتواصل اتجاه تراجع المشتريات من قبل أكبر مشتر في العالم.وعلى جانب العرض، اتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، المعروفون مجتمعين باسم أوبك +، في وقت سابق من هذا الشهر على تمديد تخفيضات إنتاج النفط الطوعية بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا في الربع الثاني. وقال محللون أبحاث بنك إيه ان زد، في مذكرة للعملاء: «مع تمديد أوبك + اتفاقها الطوعي لخفض الإنتاج حتى نهاية الربع الثاني، فإن هذا قد يؤدي إلى تضييق السوق مع تعافي الطلب من ركوده الموسمي». وقعت رئيسة مولدوفا، اتفاقا للتعاون الدفاعي مع فرنسا، قائلة إن روسيا تجدد جهودها لزعزعة استقرار بلادها، وإنه إذا لم يتم إيقاف الرئيس فلاديمير بوتين في أوكرانيا فسوف يستمر في ذلك. وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، تراجعت أسعار النفط حيث عوضت مخاوف الطلب توقعات العرض الأكثر تشددا، وقالوا، تراجعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الاثنين.

لتواصل خسائرها من الأسبوع السابق، حيث ظلت الأسواق على حافة الهاوية بسبب تباطؤ الطلب بينما تتطلع إلى حد كبير إلى ما بعد توقعات العرض الأكثر صرامة لعام 2024.وزادت بيانات التضخم المتوسطة من الصين من المخاوف بشأن تباطؤ الطلب في أكبر مستورد للنفط في العالم، خاصة وأن بيانات واردات النفط للشهرين الأولين من عام 2024 كانت مخيبة للآمال إلى حد كبير. وتفاقمت المخاوف من ضعف الطلب بسبب استمرار عدم اليقين بشأن مسار أسعار الفائدة الأميركية، حيث أشارت بيانات الوظائف غير الزراعية يوم الجمعة إلى أن مساحة العمل في الولايات المتحدة لا تزال مرنة إلى حد كبير. ولا تزال مخاوف الطلب الصيني قائمة، وأظهرت البيانات الصادرة خلال عطلة نهاية الأسبوع أن تضخم أسعار المستهلكين الصيني ارتفع بشكل طفيف في فبراير، مستفيدا من زيادة الإنفاق خلال عطلة السنة القمرية الجديدة. لكن تضخم أسعار المنتجين انكمش أكثر من المتوقع خلال هذه الفترة، مما يشير إلى أن أكبر المحركات الاقتصادية في الصين، أي المصانع، ظلت تحت الضغط إلى حد كبير. وجاءت القراءات في أعقاب بيانات الواردات المتوسطة من الصين الأسبوع الماضي. وأظهرت بيانات حكومية أن البلاد استوردت 10.74 مليون برميل يوميا في الفترة من يناير إلى فبراير، بزيادة 3.3 % على أساس سنوي، ولكن بانخفاض عن 11.39 مليون برميل يوميا في ديسمبر.كما حددت الصين هدفًا مخيبًا للناتج المحلي الإجمالي لعام 2024، ولم تقدم حتى الآن سوى القليل من الإشارات حول أي إجراءات تحفيزية مخطط لها لدعم النمو. وعوضت المخاوف بشأن تباطؤ الطلب إلى حد كبير توقعات السوق لتقلص الإمدادات هذا العام، حتى بعد أن قالت منظمة البلدان المصدرة للبترول إنها ستحافظ على الوتيرة الحالية لتخفيضات الإنتاج. ومن المتوقع أيضاً أن تستمر الاضطرابات في الشرق الأوسط، مع فشل المحادثات بشأن وقف إطلاق النار. ولا تزال المخاوف بشأن أسعار الفائدة في الولايات المتحدة قائمة، وبيانات مؤشر أسعار المستهلكين في انتظارها. وتركز الأسواق الآن بشكل مباشر على بيانات التضخم الرئيسية لمؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة، المقرر صدورها يوم الثلاثاء، للحصول على مزيد من الإشارات على مسار أسعار الفائدة. وكان مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي قد حذروا الأسبوع الماضي من أن التضخم سيحدد إلى حد كبير متى يبدأ البنك المركزي في خفض أسعار الفائدة في عام 2024. وقد أدى هذا التحذير، إلى جانب قراءة الوظائف غير الزراعية الأقوى من المتوقع لشهر فبراير، إلى إبقاء الأسواق على حافة الهاوية بشأن ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية لفترة أطول.

ومن المتوقع أن تظهر قراءة مؤشر أسعار المستهلك يوم الثلاثاء أن التضخم لا يزال أعلى بكثير من الهدف السنوي لمجلس الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2 %، مما يمنح البنك حافزًا فوريًا ضئيلًا لخفض أسعار الفائدة. وقالت إيرينا سلاف، محللة النفط لدى اويل برايس، أسعار النفط تبدأ الأسبوع على انخفاض مع تزايد المخاوف بشأن الطلب الصيني. وقالت عاد الطلب الصيني على النفط إلى دائرة الضوء، مما يضغط على أسعار النفط لتبدأ أسبوع التداول الجديد بخسارة، لتواصل الخسائر التي سجلتها الأسبوع الماضي. وقال محلل في نيسان للأوراق المالية «المخاوف بشأن ضعف الطلب في الصين طغت على تمديد تخفيضات الإمدادات من جانب أوبك+». وجاءت هذه المخاوف بعد أن توقع الذراع البحثي لشركة الطاقة الصينية الكبرى المملوكة للدولة سي ان بي سي الأسبوع الماضي أن الصين تدخل فترة تباطؤ في الطلب على النفط بفضل استيعاب السيارات الكهربائية والشاحنات التي تعمل بالغاز الطبيعي المسال.

مصافي التكرير الآسيوية تستبعد حدوث أزمة في تأمين النفط من الشرق الأوسط

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

تستبعد مصافي التكرير في كوريا الجنوبية واليابان وتايوان وتايلاند وفيتنام، حدوث مشكلات كبيرة في تأمين خامها الأساس من الشرق الأوسط، بحسب ما أكده لـ«الاقتصادية» محللون في القطاع.

وقال ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، إنه ليس هناك مصدر قلق لمستوردي النفط الخام في الشرق الأقصى، من منطقة الشرق الأوسط.

وأشار إلى أن المخاوف من شح الإمدادات تقلصت على نحو لافت ومنحت أريحية للسوق ولمستوى الأسعار، حيث من المتوقع أن يصل متوسط إمدادات النفط العالمية إلى مستوى قياسي يبلغ 103.8 مليون برميل يوميا عام 2024.

من جانبه، قال ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المختصة، إن كثيرا من تجار النفط يرون أن السوق مزودة جيدا حيث من غير المرجح أن يواجه مشتري النفط الخام الآسيويين ضغطا في العرض.

وذكر أن التطورات الأخيرة قد وضعت إلى حد كبير خارطة طريق واضحة لإمدادات النفط الخام العالمي على المدى القريب للأشهر القليلة المقبلة، لافتا إلى أن رد فعل السوق الضعيف على تلك القرارات يشير إلى أن نمو الطلب، خاصة في آسيا، قد لا يرقى إلى مستوى زيادة العرض الخارجي وذلك على خلفية ارتفاع الإنتاج في دول مثل الولايات المتحدة والبرازيل.

في المقابل، قال روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، إن صناعة النفط والغاز شهدت اضطرابات كبيرة في سلاسل التوريد الخاصة بها وسط الصراع الروسي الأوكراني الذي طال أمده ومع تجدد التوترات في الشرق الأوسط.

ولفت إلى أن التوترات يمكن أن يعطلا إمدادات النفط والغاز العالمية عام 2024، وبالتالي فإن موضوعات العوامل الجيوسياسية وسلاسل التوريد هي المواضيع الساخنة لهذا العام.

وشدد على أن من المهم بالنسبة لصناعة النفط والغاز تقييم تأثير هذه المشكلات أثناء رسم خطط النمو الخاصة بها.

وفيما يخص الأسعار، تراجع النفط اليوم الإثنين ونزل خام القياس العالمي برنت عن مستوى 82 دولارا للبرميل مع انحسار المخاوف حيال الصراع في الشرق الأوسط الذي يعطل الإمدادات وكذلك تراجع الطلب في الصين.

وخلال التعاملات، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 58 سنتا إلى 81.50 دولار للبرميل. وانخفض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 93 سنتا، أي 1.2، إلى 77.08 دولار.

وانخفض كلا الخامين الأسبوع الماضي وسط بيانات صينية أشارت إلى ضعف الطلب في أكبر مستورد للنفط الخام في العالم. وتراجع برنت 1.8 % بنهاية الأسبوع رغم تداوله فوق مستوى 80 دولارا للبرميل لما يزيد قليلا على شهر، كما انخفض خام غرب تكساس الوسيط 2.5 %.

زيادة أنشطة التكرير الأمريكية تحد من عمليات البيع في أسواق النفط الاقتصادية

شهدت أسعار النفط تغيرا طفيفا مع انحسار المخاوف من تعطل الإمدادات بسبب القتال في الشرق الأوسط وإشارة بيانات صينية إلى ضعف الطلب، في حين حدت من عمليات البيع زيادة في أنشطة التكرير بالولايات المتحدة.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم مايو 13 سنتا عند التسوية إلى 82.21 دولار للبرميل. وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم أبريل ثمانية سنتات ليصل السعر عند التسوية إلى 77.93 دولار للبرميل.

وانخفض كلا الخامين الأسبوع الماضي وسط بيانات صينية أشارت إلى ضعف الطلب في أكبر مستورد للنفط الخام في العالم.

وتراجع برنت 1.8 % بنهاية الأسبوع رغم تداوله فوق مستوى 80 دولارا للبرميل لما يزيد قليلا على شهر، كما انخفض خام غرب تكساس الوسيط 2.5 %.

وقال تاماس فارجا من بي.في.إم للسمسرة في النفط «يبدو أن الصراع في الشرق الأوسط ليس على رأس قائمة القوى الدافعة للمستثمرين، لأنه لم يؤد إلى اضطرابات كبيرة في الإمدادات».

مخزون النفط الأوروبي ينخفض إلى 981 مليون برميل في فبراير

الاقتصادية

أظهرت بيانات من يورو أويل ستوك اليوم الإثنين أن إجمالي مخزونات الوقود والنفط الخام لدى المصافي الأوروبية بلغ 981 مليون برميل في فبراير، بانخفاض 1.1 % على أساس شهري و4.9 % على أساس سنوي.

وأظهرت البيانات أن مخزونات نواتج التقطير المتوسطة بلغت 378 مليون برميل، بانخفاض 1 % على أساس شهري لكن بانخفاض نحو 6.4 % من مستويات فبراير 2023.

وانخفضت مخزونات البنزين 3.8 % في الشهر، و9.7 % على أساس سنوي، لتصل إلى 102 مليون برميل.

وبلغ استهلاك مصافي التكرير الأوروبية من النفط الخام 9.45 مليون برميل يوميا، بزيادة 0.4 % على أساس شهري لكنه بانخفاض 0.5 % على أساس سنوي.

أمريكا تتصدر إنتاج النفط عالميا للعام السادس بمتوسط قياسي بلغ 12.9 مليون برميل يوميا

الاقتصادية

قالت إدارة معلومات الطاقة في بيان اليوم الإثنين: إن إنتاج الخام الأمريكي يتصدر العالم للعام السادس على التوالي بمتوسط قياسي بلغ 12.9 مليون برميل يوميا.

وأضافت أن إنتاج النفط الخام الأمريكي سجل في ديسمبر مستوى قياسيا شهريا جديدا بلغ أكثر من 13.3 مليون برميل يوميا.

وأردفت إدارة معلومات الطاقة «أنتجت الولايات المتحدة من النفط الخام أكثر من أي دولة في أي وقت في السنوات الست الماضية، وفقا لإحصاءاتنا للطاقة الدولية».

وقالت إدارة معلومات الطاقة: إن دولة أخرى ستكسر الرقم القياسي قريبا.

أما في السعودية، فقد أمرت الحكومة في يناير شركة أرامكو بوقف خطتها للتوسع النفطي واستهداف طاقة إنتاجية مستدامة قصوى تبلغ 12 مليون برميل يوميا، أي أقل مليون برميل يوميا من الهدف المعلن في 2020.

وانخفض خام برنت القياسي العالمي اليوم الإثنين، متراجعا عن 82 دولارا للبرميل، مع إضافة المخاوف الجيوسياسية المستمرة في الشرق الأوسط وروسيا للمخاوف الأخرى المتعلقة بتراجع الطلب في الصين.

وفي الآونة الأخيرة، اتفق أعضاء «أوبك+» بقيادة السعودية وروسيا على تمديد خفض إنتاج النفط طوعيا 2.2 مليون برميل يوميا في الربع الثاني، ما يوفر دعما إضافيا للسوق وسط مخاوف بشأن النمو العالمي وزيادة الإنتاج خارج المجموعة.

المغرب يخصص مليون هكتار لمشاريع الهيدروجين الأخضر الاقتصادية

قالت الحكومة المغربية اليوم الإثنين: إن الدولة «قامت بتحديد عقارات عمومية مهمة تناهز مساحتها مليون هكتار» لمشاريع الهيدروجين الأخضر.

وذكرت أنه سيتم خلال المرحلة الأولى «توفير 300 ألف هكتار لفائدة المستثمرين».

وأوضح مكتب رئيس الوزراء في بيان أن المبادرة ستمكن «المغرب من أداء دور رئيس في مجال الانتقال الطاقي على الصعيد العالمي وإعادة تشكيل التدفقات الناتجة عنه».

وأضاف أن عرض المغرب ينطبق على «المشاريع المندمجة بدءا من توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة والتحليل الكهربائي، إلى تحويل الهيدروجين الأخضر إلى الأمونيا والميثانول والوقود الاصطناعي».

«أرامكو» تتجه لترشيد الإنفاق الرأسمالي 40 مليار دولار خلال 5 أعوام مع تثبيت خطط الإنتاج الاقتصادية

تتجه شركة أرامكو السعودية إلى خفض استثماراتها بـ 40 مليار دولار، خلال السنوات الخمس المقبلة.

ووفقا لبيانات اطلعت «الاقتصادية» عليها، توقعت أرامكو ترشيد الإنفاق الرأسمالي 40 مليار دولار، وذلك تبعا للقرار بالمحافظة على الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة عند 12 مليون برميل، مشيرة إلى إمكانية تأجيل المشاريع التي لم يبدأ تنفيذها بعد، وتقليل أعمال حفر الآبار، وذلك خلال الفترة من 2024 إلى 2028. وبحسب البيانات، رفعت الشركة معدل النمو المستهدف لإنتاج غاز البيع لأكثر من 60 % بحلول 2030 مقارنة بعام 2021، مشيرة إلى أنها بدأت فعليا في تشغيل 9 معامل لضبط الغاز في حقلي حرض والحوية، وذلك في إطار استراتيجية الشركة في الغاز. وقالت الشركة، إنها بدأت في تشغيل مرفق الحوية عنيزة لتخزين الغاز، وحققت هدف الوصول إلى مستويات قياسية بواقع 1.5 مليار قدم مكعب قياسية في اليوم، مؤكدة أن هذا المرفق بعد الأول من نوعه لتخزين الغاز الطبيعي في باطن الأرض في السعودية، ويتوقع أن يوفر ملياري قدم مكعبة قياسية من الغاز الطبيعي. وأشارت إلى أن في العام الماضي تم تخصيص 47 % من إنتاج الشركة من النفط الخام لأعمال التكرير والكيميائيات والتسويق. وبينت أنها ستبدأ العام الجاري في العمل بالمرحلة الأولى من مشروع تطوير حقل الدمام لإنتاج 25 ألف برميل يوميا، فيما سيتم تطوير حقلي المرجان والبري خلال العام المقبل، وبدء تطوير حقل الظلوف عام 2026، بينما تعاود أرامكو تطوير المرحلة الثانية من حقل الدمام عام 2027، مؤكدة أن هذ المشاريع تساعد الشركة على المحافظة على الطاقة الإنتاجية القصوى. وأكدت شركة أرامكو اتجاهها للاستثمار في الطاقة الشمسية، موضحة أنها تستثمر في مجموعة من أكبر المحطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية في العالم على أرض المملكة من خلال برنامج الطاقة المتجددة لصندوق الاستثمارات العامة، متوقعة أن تكون الطاقة الشمسية أحد أكبر المصادر الرئيسة للكهرباء في المملكة، حيث تتلاءم الأوضاع مع توافر المساحات الشاسعة والخالية بتكلفة معقولة جدا وإشعاع شمسي قوي.

وقالت، إن المستوى الحالي من الطاقة الإنتاجية، يتيح لها فرصة كبيرة لزيادة حجم الإنتاج من النفط الخام، إضافة إلى المرونة والقدرة على تحقيق القيمة من خلال الاستفادة من حجم الطلب العالي على النفط، وذلك بزيادة مليون برميل من النفط يوميا من السوائل المصاحبة التي من المتوقع أن تأتي من الزيادة في إنتاج من الغاز، ومليون برميل يوميا آخر من السوائل التي لا تحتاج إلى حرقها.

«أرامكو» لا تزال تستهدف 12 غيغاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030

الشرق الأوسط

لا تزال شركة «أرامكو السعودية» تستهدف إنتاج 12 غيغاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، وستحافظ على طاقتها الإنتاجية القصوى عند 12 مليون برميل يومياً، وفقاً لتوجيه الحكومة السعودية.

كانت «أرامكو» قد أعلنت يوم الاثنين، نتائجها المالية لعام 2023 التي أظهرت أنها حققت ثاني ربح سنوي في تاريخها، حتى في ظل انخفاض أسعار النفط وتخفيضات الإنتاج، إذ سجلت صافي دخل بقيمة 121.3 مليار دولار العام الماضي بانخفاض نسبته 24.7 في المائة من 161.07 مليار دولار في نهاية عام 2022، في حين ارتفعت توزيعاتها الإجمالية للأرباح العام الماضي إلى 97.8 مليار دولار، وهو ما يمثل زيادة نسبتها 30 في المائة عن العام 2022. وتوقعت أن يؤدي توجيه وزارة الطاقة بالمحافظة على مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة عند 12 مليون برميل يومياً، وبشكل أساسي من تأجيل المشاريع التي لم يتم تشغيلها بعد وتخفيضات في أعمال الحفر المصاحب، إلى تقليل الاستثمار الرأسمالي بنحو 40 مليار دولار بين عامَي 2024 و2028.

وغداة الكشف عن النتائج المالية، قدم النائب التنفيذي لرئيس «أرامكو» وكبير الإداريين الماليين زياد المرشد، عرضاً لنتائج «أرامكو»، فقال إن الشركة رفعت معدل النمو المستهدف لإنتاج الغاز إلى أكثر من 60 في المائة بحلول عام 2030، مقارنةً بمستويات عام 2021. وقالت إن مشاريع الغاز التابعة لها تتقدم لتحقيق هذا الهدف، والتي تشمل مشروع تخزين الغاز في مكمن «الحوية عنيزة»، حيث بدأت أنشطة الحقن بهدف توفير ما يصل إلى ملياري قدم مكعبة قياسية في اليوم لإعادة إدخالها في شبكة الغاز الرئيسية، واستكمال توسعة معمل غاز الحوية، مما سيزيد من قدرة معالجة الغاز الخام بالمعمل بمقدار 800 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، وإنتاج أول غاز حبيس غير تقليدي من منطقة أعمال جنوب الغوار. وتتضمن استراتيجية «أرامكو» للنمو في مجال الطاقة التقليدية ومنخفضة الكربون، الأهداف التالية: نحو 3 ملايين برميل في اليوم من الطاقة الإنتاجية الاحتياطية الحالية من النفط الخام، وما يصل إلى مليون برميل في اليوم من السوائل الإضافية المصاحبة، وأكثر من 60 في المائة زيادة في إنتاج الغاز بأكثر من 6 مليارات قدم مكعبة قياسية في اليوم بحلول عام 2030 مقارنةً بمستويات عام 2021، ونحو مليون برميل في اليوم من السوائل المتوقعة من التحول إلى الغاز، و4 ملايين برميل في اليوم من أعمال تحويل السوائل إلى كيميائيات على المدى البعيد، ونحو 50 في المائة من إمدادات النفط الخام إلى قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق، وحتى 11 مليون طن سنوياً من الأمونيا الزرقاء (2030)، و11 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون من استخلاص الكربون وتخزينه (2035)، و12 غيغاواط من الطاقة المتجددة (2030)، و70 في المائة من المحتوى المحلي في برنامج «اكتفاء» (2025)، بالإضافة إلى مركزي مالي قوي.

ومن المتوقع بدء تشغيل المرحلة الأولى من مشروع تطوير حقل الدمام هذا العام (25 ألف برميل يومياً)، تليه مشاريع زيادة الإنتاج في حقلَي المرجان (300 ألف برميل يومياً) والبري (250 ألف برميل يومياً) في عام 2025، وحقل الظلوف (600 ألف برميل يومياً) في عام 2026. ثم المرحلة الثانية من مشروع تطوير حقل الدمام في عام 2027 التي من شأنها أن تساعد الشركة على المحافظة على الطاقة الإنتاجية المستدامة عند مستوى 12 مليون برميل يومياً.

وقد حققت الشركة تقدماً كبيراً في تنفيذ استراتيجيتها للغاز خلال عام 2023 من خلال بدء التشغيل التجريبي لتسعة معامل لضغط الغاز في حرص والحرية، مما يرفع طاقة معالجة الغاز الخام إلى نحو 1.3 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم، واكتشاف حقلين للغاز الطبيعي في الربع الخالي، وبدء التشغيل الكامل لمشروع توسعة معمل الغاز في الحوية، مما يرفع الطاقة الإنتاجية لغاز البيع بنحو 750 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم.

أما فيما يتعلق بالغاز غير التقليدي، فأشارت «أرامكو» إلى باكورة إنتاج الغاز الحبيس من المكامن غير التقليدية من جنوب الغوار، وشرحت أن أعمال تطوير حقل الجافورة تسير وفق الخطة المقررة حتى عام 2025، في وقت جرى الإعلان عن أكثر من 15 تريليون قدم مكعبة قياسية من احتياطيات الغاز المؤكدة، وأكثر من ملياري برميل تخزيني من المكثفات.

وتشمل استراتيجية الغاز، تخزينه في الحوية في عام 2024 من حيث تحسين تصميم الشبكة مما يصل إلى ملياري قدم مكعبة قياسية في اليوم من غاز البيع، والتطوير المرحلي لحقل الجافورة في عام 2025.

كان الرئيس التنفيذي لـ«أرامكو» أمين الناصر قد قال يوم الاثنين: «سيتطلب الغاز قدراً كبيراً من الإنفاق في المنبع لأنه مجال مهم... ومجال للنمو... سيكون لدينا مليون برميل يومياً من خلال الخفض التدريجي لحرق السوائل في المملكة التي ستكون متاحة للتصدير. وهذا سيجلب مليون برميل يومياً من السوائل المرتبطة بتوسع الغاز. إذن أنت تنظر إلى مليون برميل يومياً يتم إنتاجها متاحة للتصدير سواء من خلال الخفض التدريجي لحرق السوائل أو السوائل الإضافية المرتبطة بها».

«العُمانية للغاز الطبيعي» توقِّع مذكرة تفاهم مع شركتين يابانيتين لخفض الكربون وإنتاج الميثان الشرق الأوسط

أبرمت الشركة «العُمانية للغاز الطبيعي المسال»، الاثنين، مذكرة تفاهم مع شركتي «هيتاشي زوسن» و«هيتاشي إنوفا» اليابانيتين، تتعلق بتقديم الاستشارات اللازمة لمشروع خفض انبعاثات الكربون وإنتاج الميثان الاصطناعي.

وبحسب بيان صادر عن وكالة الأنباء العمانية، فإن هذه المذكرة تؤكد على الدور المحوري الذي تلعبه سلطنة عمان في توفير الطاقة لليابان، بهدف تقييم الجدوى الفنية والاقتصادية والبيئية لإنتاج الغاز الاصطناعي من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والهيدروجين، والتي يمكن بعد ذلك إعادة حقنها مرة أخرى في عمليات الشركة «العمانية للغاز الطبيعي المسال» إما لإنتاج الغاز الطبيعي المسال أو استهلاكه كغاز الوقود.

وأوضح وزير الطاقة والمعادن المهندس سالم العوفي، أن المذكرة تأتي ضمن برنامج الحياد الصفري والإطار التنظيمي لخفض الانبعاثات الكربونية خاصة في محطة إسالة الغاز الطبيعي، مشيراً إلى أن خفض الانبعاثات سيمنح المحطة مجالاً للتسويق بأسعار تفضيلية أكثر ولأسواق جديدة تبحث عن الغاز المسال منخفض الكربون.

بدوره، قال الرئيس التنفيذي لـ«العمانية للغاز الطبيعي المسال» حمد النعماني، إن مذكرة التفاهم تمثِّل نقطة انطلاق الشركة نحو إيجاد حلول طاقة صديقة للبيئة وأكثر استدامة؛ إذ تشترك الشركة مع الأطراف الموقِّعة في ضرورة الالتزام بإنتاج الميثان بهدف تشكيل مستقبل خالٍ من الكربون باستخدام التقنيات الحديثة.

من جانبه، أكد المدير التنفيذي وعضو المجلس الاستشاري بشركة «هيتاشي زوسن» اليابانية، برونو فريدريك باودوين، أن «هذه فرصة سانحة للعمل معاً والقيام باستعراض جدوى هذه التقنية، ويعد توقيع هذه المذكرة خطوة مهمة نحو تحقيق ذلك»، مضيفاً أن هذه التقنية يمكن تطبيقها بشكل أوسع، ويمكنها أن تسهم في تغيير المجتمعات، وذلك من حيث إمكاناتها على إزالة ثاني أكسيد الكربون.

ارتفاع أرباح «غازكو» السعودية 6 % إلى 60.5 مليون دولار بنهاية 2023

الشرق الأوسط

ارتفع صافي أرباح شركة الغاز والتصنيع الأهلية (غازكو) السعودية المنتجة للغاز المنزلي والصناعي، بنسبة 6.2 في المائة ليصل إلى 227 مليون ريال (60.5 مليون دولار) بنهاية عام 2023 مقارنة بـ214 مليون ريال (57 مليون دولار) في نهاية 2022.

وأرجعت الشركة أسباب التراجع في بيان على موقع سوق الأسهم السعودية الرئيسية (تداول) بشكل رئيسي إلى ارتفاع مجمل الربح بـ26.2 مليون ريال نتيجة لارتفاع الإيرادات، كما زادت إيرادات الاستثمارات والتمويل بـ17.9 مليون ريال، وارتفعت الحصة في نتائج أعمال الشركات الزميلة بـ5.1 مليون ريال، وذلك على الرغم من ارتفاع المصاريف التشغيلية.

اليابان تعزز اعتمادها على أستراليا وأميركا في إمدادات الغاز الطبيعي المسال

الشرق الأوسط

تعمل اليابان التي تعاني من شح الموارد، على دعم إمدادات طويلة الأجل من الغاز الطبيعي المسال من حلفائها المقربين أستراليا والولايات المتحدة، حيث من المقرر أن تنتهي العقود الرئيسية من الموردين، بما في ذلك روسيا، بحلول أوائل ثلاثينات القرن الحالي. فقد وافقت شركة «جيرا»، أكبر شركة لتوليد الطاقة في اليابان، الشهر الماضي، على شراء حصة قدرها 15.1 في المائة في مشروع «سكاربورو» Scarborough التابع لشركة «وود سايت إنرجي» في أستراليا. وكان هذا هو الأحدث في سلسلة من الصفقات حيث تهدد تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا بتعطيل وصول الغاز من جارتها الشمالية، مما يزيد من ضرورة العثور على مصادر إمدادات موثوقة على المدى الطويل.

ويمثل الغاز الطبيعي المسال نحو ثلث توليد الطاقة في اليابان، وهي ثاني أكبر مستورد في العالم بعد الصين. ولا يزال يشكل جزءاً رئيسياً من مزيج الطاقة في اليابان على الرغم من انخفاض الواردات بنسبة 8 في المائة العام الماضي إلى أدنى مستوى منذ عام 2009، حيث زادت من استخدام الطاقة المتجددة وأعادت تشغيل بعض المفاعلات النووية بعد الإغلاق الكامل بعد كارثة فوكوشيما في عام 2011.

منذ عام 2022، أبرم مشترو الغاز الطبيعي المسال اليابانيون صفقات أسهم في خمسة مشاريع في أستراليا والولايات المتحدة، بما في ذلك منطقة استكشاف. وحصلوا على عقود شراء تتراوح مدتها من 10 أعوام إلى 20 عاماً من تلك الدول لأكثر من 5 ملايين طن متري سنوياً، أو 8 في المائة من استهلاك اليابان لعام 2023، وفقاً لحسابات «رويترز»، مما يفوق المعاملات في أماكن أخرى من العالم.

ولم تؤثر القضايا السياسية، بما في ذلك قواعد انبعاثات الكربون الجديدة في أستراليا التي تم تقديمها في منتصف عام 2023 وتجميد الرئيس جو بايدن في يناير (كانون الثاني) للموافقات الجديدة على تراخيص تصدير الغاز الطبيعي المسال الأميركي، على شهية اليابان للإمدادات طويلة الأجل من تلك البلدان. وقالت شركة «كيوشو» للطاقة الكهربائية، وهي من بين أكبر خمسة مرافق يابانية، إنها تدرس شراء حصة في مشروع بحيرة تشارلز للغاز الطبيعي المسال التابع لشركة «إنرجي ترانسفير» في الولايات المتحدة، على الرغم من أنها تخضع الآن لتجميد التراخيص الأميركية.

وستكون هذه ثاني حصة مباشرة لها في إنتاج الغاز بعد أستراليا.

وقال المدير التنفيذي لشركة «كيوشو» للكهرباء تاكاشي ميتسويوشي: «لا تزال أميركا الشمالية وأستراليا تتمتعان باستقرار الإمدادات مقارنة بالمشروعات الأخرى». وأضاف: «هناك بعض المخاوف بشأن أميركا الشمالية بسبب تحرك بايدن الأخير بشأن الغاز الطبيعي المسال، لكنهم، إلى جانب أستراليا، حلفاء وهذا يعني الكثير».

واليابان والولايات المتحدة عضوان في مجموعة السبع التي تضم الدول المتقدمة، وهما شريكتان مع أستراليا في هيئة أمنية إقليمية أخرى، وهي الحوار الأمني الرباعي، المعروف أيضاً باسم «الرباعية».

ولدى «كيوشو إلكتريك» عقود توريد طويلة الأجل مع أستراليا وإندونيسيا وروسيا، ومن المقرر أن ينتهي بعضها بين عامي 2027 و2032.

وقال ميتسويوشي إن إندونيسيا قد تكون لديها قدرة تصديرية محدودة في المستقبل بسبب الطلب المحلي القوي بفضل الاقتصاد المتنامي.

وتعمل قطر، وهي مورد آخر لليابان، على زيادة الإنتاج لكن بعض المشترين يطالبون بتعديل عقودها ويقولون إنها تحد من مرونة الشحنات التجارية، حيث دعا وزير الصناعة الياباني العام الماضي إلى إلغاء بند الوجهة.

أرامكو السعودية: قادرون على زيادة التصدير عبر أنبوب «شرق غرب» لتفادي باب المندب

اقتصاد الشرق

تستطيع السعودية زيادة تصدير النفط الخام عبر خط الأنابيب الذي ينقل النفط من المنطقة الشرقية الغنية بالنفط إلى المنطقة الغربية المطلة على البحر الأحمر، بهدف تجاوز مضيق باب المندب الذي يشهد توترات.

أمين الناصر الرئيس التنفيذي لشركة «أرامكو السعودية» قال في مؤتمر صحافي عبر الإنترنت للحديث عن نتائج أعمال الشركة، إنها قادرة على زيادة كمية التصدير عبر أنبوب «شرق-غرب» الذي ينقل النفط الخام إلى البحر الأحمر من 3 ملايين برميل يومياً إلى 7 ملايين برميل يومياً، من 3 ملايين برميل حالياً، إذا دعت الحاجة، من دون المرور بمضيق باب المندب.

طرق شحن النفط شهدت اضطرابات شديدة هذا العام مع استهداف جماعة الحوثي السفن التجارية في البحر الأحمر، مما اضطر كثيراً من شركات الشحن إلى تجنب المنطقة وأدى إلى ارتفاع أسعار النقل البحري.

هذه التوترات دفعت بدول مستوردة مثل الصين إلى التوجه نحو مصادر للنفط في أماكن أخرى تستطيع استخدام طرق تتجنب مناطق الاضطرابات، بما في ذلك الشحنات التي تتجه شرقاً من دول الخليج العربي المنتجة للنفط مثل السعودية.

طاقة فائضة

بشأن الطاقة الإنتاجية، أشار الناصر إلى أن أرامكو لديها نحو 3 ملايين برميل يومياً كطاقة إنتاجية فائضة، يمكن استخدامها «إذا طلبت منّا الحكومة ذلك»، منبهاً إلى أن الشركة لا تحتاج إلى المزيد من الحفارات، نظراً إلى أن لديها أكثر من 300 حفارة، وقامت بسحب الحفارات التي كانت مخصصة لزيادة الإنتاج بعد قرار الحكومة عدم زيادة الإنتاج.

في يناير الماضي، تخلت السعودية عن الخطط التي أعلنتها قبل نحو 4 سنوات بزيادة الطاقة القصوى المستدامة لإنتاج النفط، وقررت عدم الاستمرار في رفعها إلى مستوى 13 مليون برميل يومياً، والمحافظة على المستوى عند 12 مليون برميل يومياً.

أما في حال أرادت المملكة زيادة الطاقة الإنتاجية إلى 13 مليون برميل، فإن ذلك سيستغرق من 4 إلى 5 سنوات، وفق الناصر. تعمل السعودية وتحالف «أوبك+» على تنفيذ تخفيضات في الإنتاج، وذلك للمحافظة على استقرار السوق في مواجهة زيادة الإنتاج من دول من خارج التحالف، في وقت لا تزال آفاق الطلب غير واضحة بسبب النمو الذي لم يكن على قدر الآمال من الصين أكبر مستهلك للنفط الخام في العالم.

وتضخ المملكة إلى السوق حالياً نحو 9 ملايين برميل يومياً، بموجب اتفاق «أوبك+». وتتوقع «إس آند بي غلوبال كومودتي إنسايتس» أن يتجه أعضاء التحالف لتمديد تخفيضات إنتاج النفط حتى نهاية 2024.

قال الناصر إن الطلب العالمي على النفط كان قوياً ووصل إلى أعلى مستوياته على الإطلاق في عام 2023. وتوقع أن «يظل الطلب قوياً في عام 2024، إذ تشير التقديرات المستقلة إلى أنه سيتراوح بين 103.5 إلى 104.2 مليون برميل يومياً». كما توقع أن يستمر الطلب على النفط في النمو على المديين المتوسط والطويل، وأن تتمكن أرامكو من تحقيق النمو في الطلب.

كانت أرامكو أعلنت أمس تراجع أرباحها بنسبة 24.71% خلال عام 2023 إلى 454.76 مليار ريال، لتكون بذلك دون التوقعات بشكلٍ طفيف، في حين هبطت إيرادات الشركة بنسبة 17.6% لتناهز 1.65 تريليون ريال.

أرامكو السعودية تخفض إمدادات النفط للصين في أبريل

اقتصاد الشرق

تعتزم شركة أرامكوالسعودية تزويد الصين بنحو 46 مليون برميل جرى التعاقد بشأنها، مع مستهلكين هناك، وفق ما نقلته «بلومبرغ» عن أشخاص مطلعين. يقارن ذلك بتعاقدات شهر مارس البالغة 49 مليون برميل.

يأتي ذلك في الوقت الذي أفادت فيه أكبر شركة منتجة للطاقة في الصين أن الطلب المحلي على النفط دخل مرحلة النمو المنخفض، مع بدء تأثير عمليات إزالة الكربون على استهلاك الوقود الأحفوري.

وقال لو روكوان، رئيس معهد أبحاث الاقتصاد والتكنولوجيا التابع لمؤسسة البترول الوطنية الصينية (CNPC)، إن الإقبال المتزايد على السيارات الكهربائية، وكذلك الشاحنات العاملة بالغاز الطبيعي المسال، سيسهم في استبدال نحو 20 مليون طن، أو ما يعادل 10% إلى 12% من استهلاك البلاد للبنزين والديزل على التوالي هذا العام.

مع ذلك، سيواصل الطلب الإجمالي على النفط الخام في النمو، بفضل التوسع في قطاع البتروكيماويات، حسب ما قاله لو في مقابلة مع تلفزيون «بلومبرغ». تعد الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، وربما يؤثر تباطؤ نمو الطلب هذا العام على أسعار النفط الخام العالمية.

حددت الصين هدفاً طموحاً لتحقيق نمو نسبته 5% تقريباً خلال العام الجاري، حيث يسعى كبار المسؤولين لتعزيز الثقة في ثاني أكبر اقتصاد في العالم. لكن بالنسبة إلى بعض المحللين، فإن افتقار رئيس مجلس الدولة لي تشيانغ إلى التفاصيل المتعلقة بكيفية تحقيق ذلك لا يواكب التحديات الكبيرة التي تواجهها البلاد. وشهد اقتصاد الصين البالغ حجمه 18 تريليون دولار تباطؤاً لأكثر من عقد، لكن هذا التراجع يزداد حدة مع تجاوز متوسط معدل النمو خلال العامين الماضيين حاجز 4% بقليل. تزامن هذا التباطؤ مع سعي الرئيس شي جين بينغ لوضع الاكتفاء الذاتي التكنولوجي والأمن القومي على أساس متساوٍ مع نمو الاقتصاد. في الوقت نفسه، لم تعد الحوافز الكبيرة خلال فترات الركود السابقة متاحة الآن، وسط محاولات رئيس الدولة للسيطرة على مخاطر الديون.

«ترقب بيانات مهمة»

في 3 مارس الجاري، مدد تحالف «أوبك+» بقيادة السعودية وروسيا، القيود المفروضة على إنتاج النفط الخام حتى نهاية يونيو على الأقل، سعياً لتجنب حدوث تخمة عالمية في المعروض مع دعم الأسعار. كما قررت المملكة وقف زيادة الطاقة الإنتاجية إلى 13 مليون برميل يومياً، والاكتفاء بدلاً من ذلك بالمستوى الحالي البالغ 12 مليوناً. وأثار ذلك تكهنات حول قوة الطلب على نفط المملكة في المدى المتوسط، وفق «بلومبرغ».

يوم الجمعة الماضي، توقعت «إس آند بي غلوبال كومودتي إنسايتس» أن يتجه أعضاء تحالف «أوبك+» لتمديد تخفيضات إنتاج النفط حتى نهاية 2024، في إطار الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار بسوق الخام ودعم الأسعار لمجابهة زيادة الإنتاج من خارج دول التحالف.

ويُنتظر أن تجتمع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة للتحالف المكونة من تسع دول وترأسها السعودية وروسيا في 3 أبريل لمراجعة ظروف السوق وتقييم امتثال الأعضاء لحصصهم.

اليوم الإثنين، انخفضت أسعار النفطقبل بيانات التضخم الأميركية وصدور تقارير عن «أوبك» و»وكالة الطاقة الدولية» هذا الأسبوع والتي قد توفر أدلة حول توقعات الطلب. من المقرر أن تصدر منظمة البلدان المصدرة للبترول تقريرها الشهري عن السوق غداً الثلاثاء.

في حين ستصدر وكالة الطاقة الدولية توقعاتها المقابلة يوم الخميس. وستنشر إدارة معلومات الطاقة الأميركية أيضاً توقعاتها للطاقة على المدى القصير هذا الأسبوع.

انخفضت العقود الآجلة لخام برنت إلى ما دون 82 دولاراً للبرميل، بعد تراجعها بنسبة 1.1% يوم الجمعة، في حين انخفض خام غرب تكساس الوسيط إلى أقل من 78 دولاراً. ولا تزال الأسعار تتداول في نطاق ضيق. كما يترقب المستثمرون قراءة محتملة للتضخم في الولايات المتحدة أعلى من المتوقع يوم الثلاثاء، مما قد يعكر مسار السياسة النقدية.

أنس الحجي: النفط الروسي لم يتأثر بالعقوبات.. وأسعار البنزين هدف بوتين وبايدن

الطاقة

في 5 ديسمبر/كانون الأول 2022، بدأت الحزمة الأولى من العقوبات الغربية على النفط الروسي، بعد ما يقرب من 10 أشهر من بدء الحرب في أوكرانيا، ولكنها لم تكن تشمل كل ما يُشحن، وإنما الخام فقط.

أكد مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أهمية عدم تطبيق العقوبات على كل شيء، لأنه بالنظر إلى البيانات، يجب أن يكون هناك حذر، لأن كل ما في الطريق لم يكن نفطًا فقط.

جاء ذلك في حلقة من مساحات «أنسيّات الطاقة»، التي يقدمها الدكتور أنس الحجي على منصة «إكس» (تويتر سابقًا)، التي جاءت هذا الأسبوع بعنوان «العقوبات الغربية على النفط الروسي.. بهرجة إعلامية وبطولات وهمية».

وأوضح أن بعض الدول الأوروبية استوردت النفط الروسي بصورة مباشرة على الرغم من وجود العقوبات، إذ اشترت بحدود 350 ألفًا إلى 380 ألف برميل يوميًا، وهناك كميات كبيرة تستوردها الولايات المتحدة والدول الأوروبية بصورة غير مباشرة.

وقال، إن النفط الذي تشتريه أميركا بصورة غير مباشرة، هو الذي تصدره روسيا إلى الهند والصين وتركيا وبعض الدول العربية، ثم يُكرر ويُعاد تصديره إلى أوروبا، وهذا قانوني وليست به أي مشكلة، لأنهم عندما كتبوا العقوبات واضح فيها -خاصة عقوبات الاتحاد الأوروبي- أنه يمكن لدول أوروبا أن تستورد النفط الروسي، ما دام محولًا، وهو ما يمكن وصفه بأنه «ضحك على اللحى».

النفط الروسي إلى أوروبا

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن هناك نفطًا روسيًا يصل إلى الاتحاد الأوروبي عن طريق موانٍ تركية ويونانية، وعن طريق ما يسمى «النقل من سفينة إلى سفينة»، إذ تخرج السفينة من روسيا من البحر الأسود، وتأتي إلى مكان ما في البحر المتوسط، وينقل النفط إلى سفينة أخرى بعلم آخر وبملكية أخرى.

بهذه الطريقة -وفق الحجي- تضيع هوية السفينة والنفط المحمول عليها تمامًا، ثم تذهب السفينة الجديدة إلى ميناء أوروبي وتفرغ شحنتها، وبالطبع تعرف المخابرات الأوروبية والأميركية ذلك، ولكن الرئيس الأميركي جو بايدن مقبل على عام الانتخابات، وهو لا يريد أن ترتفع أسعار البنزين في أميركا.

المضحك في الأمر -بحسب الدكتور أنس الحجي- أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مقبل على انتخابات أيضًا، ولا يريد أن ترتفع أسعار البنزين في روسيا أيضًا، فقرر خلال الأسبوع الماضي منع صادرات البنزين الروسية إلى الدول الأخرى، واستثنى بعض البلاد التي تقع في فضاء بلاده.

وأشار إلى أن منع صادرات البنزين خفّض أسعاره في روسيا بأكثر من 5%، وهذا ما يريده بوتين، بعبارة أخرى رغم كل التعارض فإن الهدف واحد، الكل يريد انخفاض أسعار البنزين حتى ينجح في الانتخابات بأريحية.

ولفت إلى أن العقوبات التي انطلقت في 5 ديسمبر/كانون الأول 2022، وتُطبّق على النفط الروسي، والتي جرى معها تطبيق السقف السعري لأسعار النفط، وهو 60 دولارًا للبرميل، لم يكن لهما معنى في ذلك الوقت.

وأوضح أن أسعار الخام الروسي -حينها- كانت بحدود 53 دولارًا بسبب التخفيضات السعرية، وجاء سقف الأسعار بحدود 60 دولارًا، أي أعلى من الأسعار الفعلية، لذلك كان لا معنى له، لأنه أعلى من أسعار السوق الحقيقية.

لكن -وفق الدكتور أنس الحجي- مع الوقت وانخفاض تكاليف الشحن، ارتفعت أسعار الخام الروسي، ثم ارتفعت أسعار النفط عالميًا، وتجاوزت 60 دولارًا، وبدأت الهند والصين وغيرهما بشراء النفط الروسي بأعلى من 60 دولارًا، ولم تُحرك هذه الدول ساكنًا.

حينها، طالب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الدول الأخرى بخفض السقف السعري حتى تتأثر روسيا، وهو ما أضحك الجميع، لأن زيلينسكي نفسه يتدفأ بغاز روسي، فكيف يطالب الدول الأخرى ما دام أن شخصًا آخر يدفع ثمن ذلك.

وتابع: «الغاز الروسي ما زال يمر في أوكرانيا حتى اليوم، ويذهب إلى الدول الأوروبية المعادية لروسيا، التي ترسل عتادًا وأسلحة لدعم الأوكرانيين وتتدفأ بغاز روسي».

أثر العقوبات في النفط ومشتقاته

يقول الدكتور أنس الحجي، إن دول أوروبا ومجموعة الـ7، أقرت في فبراير/شباط 2023 عقوبات جديدة على روسيا، حظرت خلالها صادرات المواد المكررة أو المنتجات النفطية، وهو الحظر الثاني بعد الحظر الأول على النفط الروسي الخام.

ولكن -بحسب الحجي- في فبراير/شباط 2023، جاء الحظر على المنتجات التي وضعوا لها سقفًا سعريًا -أيضًا-، والتي تم تجاوز بعضها كذلك، ولكن دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة الـ7 لم تحرك ساكنًا تجاه هذه التجاوزات.

لذلك -وفق الحجي- هناك 50 دولارًا، في حين الوضع في السوق لم يتغير، ولكن كانت هناك توقعات كبيرة من جميع الحكومات المشاركة ضد روسيا، ووكالة الطاقة الدولية، أن إنتاج النفط الروسي سينخفض بمقدار 3 إلى 5 ملايين برميل يوميًا.

ومن ثم، صار هناك شعور في «وول ستريت» أنه سيكون هناك نقص ضخم في الإمدادات، لذلك لجؤوا إلى الشراء لأنه سيكون هناك عجز، وأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار بصورة كبيرة، ووصلت إلى 130 دولارًا.

وتابع: «الحكومة الروسية -رغم التخفيضات التي حصلت بمقدار 30 دولارًا في ذلك الوقت- حققت إيرادات لم تحققها في تاريخها، وبعدها انخفضت أسعار النفط 40%، ومن الطبيعي أن ينخفض سعر النفط الروسي مع الانخفاض العام، بالإضافة إلى التخفيض الذي حصل، فادعت الحكومات الغربية وإعلامها أن هذا الانخفاض ناتج عن العقوبات والسقف السعري».

هل يؤثر قرار أوبك+ في أسواق النفط؟ محللون يجيبون

الطاقة

أعلنت الدول الأعضاء في تحالف أوبك+ استمرار خفض إنتاج النفط حتى الربع الثاني من (2024)، من أجل تجنّب حدوث فائض بالمعروض.

ويضم التحالف أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك الـ13، بالإضافة إلى 10 دول هي روسيا وأذربيجان والبحرين وبروناي وماليزيا وقازاخستان والمكسيك وسلطنة عمان والسودان وجنوب السودان.

وتهيمن أوبك على 40% من إمدادات النفط العالمية، و80% من الاحتياطي العالمي، لكن أوبك+ يستحوذ على 55% من الإمدادات عالميًا، و90% من الاحتياطي.

ومن غير المحتمل أن يؤدي القرار إلى شح إمدادات النفط في آسيا، بسبب وفرة المعروض من بلدان أخرى غير عضوة بالتحالف على رأسها الولايات المتحدة، وهو ما من شأنه أن يملأ الفجوة المحتملة.

قرار أوبك+ بتمديد خفض الإنتاج

يضع قرار تحالف أوبك+ الأساس بصورة كبيرة لخارطة طريق واضحة المعالم عما سيكون عليه المعروض العالمي من النفط الخام خلال الأشهر القليلة المقبلة.

ويشير رد فعل السوق الفاتر على القرار إلى أن نمو الطلب -خاصة في آسيا- ربما يكون دون الزيادة في المعروض العالمي على خلفية ارتفاع إنتاج النفط الأميركي والبرازيلي، وفق ما جاء في تقرير نشرته منصة «إس آند بي غلوبال» (S&P Global).

ويقول محللون، إن نمو الإنتاج في دول غير عضوة في أوبك سيواصل تجاوز نمو إنتاج أوبك، رغم الزيادة السنوية المتوقعة في إنتاج أوبك النفطي خلال الربعيْن الثالث والرابع من 2024.

كما يقول مدير شؤون النفط والغاز في شركة سينرجي للاستشارات، راجات كابور: «حتى لو واصل أوبك+ خفض مستوى الإنتاج، في محاولة لزيادة أسعار النفط الخام، من المقرر أن يزداد إنتاج الدول غير العضوة بأوبك».

وعلى نحو خاص، أشار إلى أن إنتاج الولايات المتحدة يحمل أهمية رئيسة، لأنها تتنافس حاليًا مع مصدري أوبك بصفتها منتجًا متأرجحًا وتدير الأسعار بفاعلية.

ويُقصد بالمنتج المتأرجح من يخفّض إنتاجه أو يزيده استجابة للطلب، بحسب ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وكان من المقرر أن ينتهي قرار خفض إنتاج دول أوبك+ بنهاية مارس/آذار الجاري، والبالغ نحو 1.7 مليون برميل يوميًا، لكن التحالف قرر الاستمرار في إحكام قبضته على المعروض بالسوق.

كما قالت روسيا، إنها تعتزم خفض إنتاج الخام بواقع 350 ألف برميل يوميًا، وخفض الصادرات بمقدار 121 ألف برميل يوميًا في أبريل/نيسان، ثم خفض الإنتاج بواقع 400 ألف برميل يوميًا، والصادرات بواقع 71 ألف برميل يوميًا في مايو/أيار، وفي يونيو/حزيران ستخفض الإنتاج بمقدار 471 ألف برميل يوميًا.

توازن في المعروض

في فبراير/شباط المنصرم (2024)، توقعت وكالة الطاقة الدولية ارتفاع المعروض العالمي من إمدادات النفط خلال عام 2024 إلى مستوى قياسي عند 103.8 مليون برميل يوميًا، بسبب الزيادة الأعلى من المتوقع في إنتاج الولايات المتحدة.

وبحسب الوكالة، من المتوقع أن تضيف الولايات المتحدة والبرازيل وغايانا وكندا 1.4 مليون برميل يوميًا من النفط، كما من المقرر أن تضيف الدول المنتجة من خارج أوبك+ 1.6 مليون برميل يوميًا.

وبناء على ذلك، من غير المتوقع أن تبقى تخفيضات الإنتاج في أوبك+ مثار قلق لمستوردي النفط الخام في منطقة الشمال الأقصى.

ولا تواجه مصافي التكرير بالمنطقة -ومنها كوريا الجنوبية واليابان وتايوان وفيتنام- أي مشكلات كبيرة في تأمين الخام الحامض القادم من الشرق الأوسط، بفضل الهند التي أدارت دفة وارداتها باتجاه النفط الروسي الأرخص.

وأفسح الانخفاض في واردات الهند من نفط دول الخليج العربي خلال العام الماضي (2023) المجال لعدد من كبار المشترين في آسيا، للوصول إلى إمدادات الخام الحامض الوفيرة.

وتفصيليًا، اشترت كوريا الجنوبية ثالث أكبر مستورد للنفط الخام في آسيا 100 ألف برميل يوميًا إضافية من الشرق الأوسط في 2023، كما تمكنت تايلاند وفيتنام مجتمعتين من استيراد 80 ألف برميل يوميًا إضافية في 2023.
تعليقًا على ذلك، يقول المدير في شركة سينرجي للاستشارات، راجات كابور: «كل ذلك النفط الجديد يجد أسواقًا جاهزة لاستقباله كانت معتادة على الاعتماد على مزودي الشرق الأوسط، وهو ما يؤدى إلى ما نراه من زيادة المعروض بالسوق ثم تراجع الأسعار».

وفي تايوان، ارتفعت واردات الجزيرة من النفط الأميركي بنسبة 27.9% على أساس سنوي إلى 252 ألفًا و113 برميلًا يوميًا في يناير/كانون الثاني، وفق بيانات وزارة الشؤون الاقتصادية التايوانية.

وضاعفت اليابان وارداتها من النفط الأميركي في الشهر نفسه إلى 130 ألفًا و578 برميلًا يوميًا مقارنة بـ142 ألفًا و142 برميلًا يوميًا على أساس سنوي، بحسب بيانات وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة.

ووفقًا لتقديرات منصة إس آند بي غلوبال، ما زالت توقعات الاقتصاد الكلي في آسيا مستقرة، بفعل التعافي المعتدل في الصين والنمو المرن في الهند.

ولذلك، عدّلت المنصة توقعاتها لنمو الطلب على النفط بالزيادة خلال الربع الأول من 2024، بسبب الطلب الأقوى من المتوقع من قطاع النقل في الصين، والطلب الأكثر ثباتًا على الوقود في سنغافورة على خلفية أزمة توترات البحر الأحمر.

شكراً